الجيش الوطني السوري

الفرقة 51

سنابل الثورة

مجلة سياسية - عسكرية - إجتماعية - ثقافية - شهرية تصدر عن الجيش الوطني - الفرقة 51

ذكرى العدوان الروسي على سوريا

30 أيلول 2015

العدد السابع والعشرون

1-10-2020

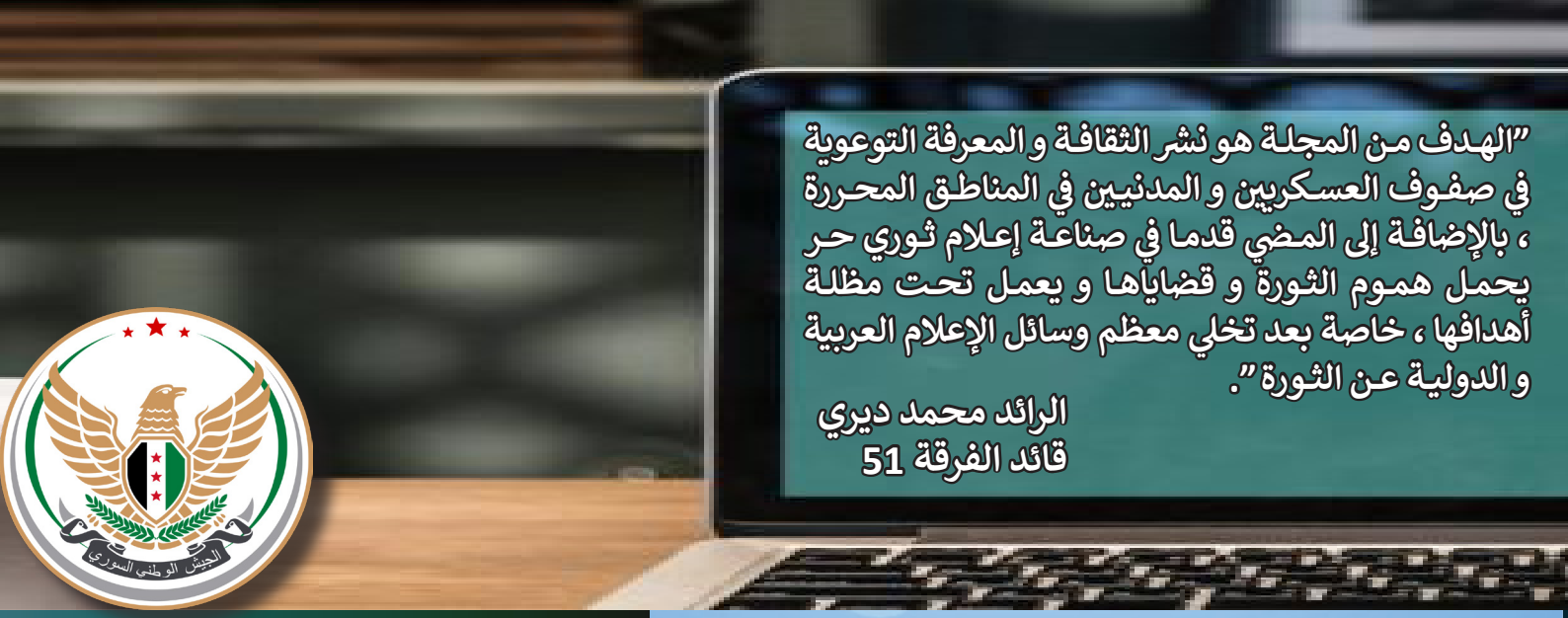

”الهدف من المجلة هو نشر الثقافة و المعرفة التوعوية في صفوف العسكريين و المدنيين في المناطق المحررة ، بالإضافة إلى المضي قدما في صناعة إعلام ثوري حر يحمل هموم الثورة و قضاياها و يعمل تحت مظلة أهدافها ، خاصة بعد تخلي معظم وسائل الإعلام العربية و الدولية عن الثورة ”.

الرائد محمد ديري
قائد الفرقة 51

... تقرؤون في هذا العدد ...

الافتتاحية ؛ خيارات موسكو الحتمية في سوريا
و تقرؤون أيضا :
- الذكرى التاسعة لاستشهاد الملازم أول أحمد خلف
- الثلاثاء الأسود ...جريمة ارتكبها أسد بدم بارد في مدينة دير الزور
- الوضع يخرج عن السيطرة ...ارتفاع كبير بأعداد مصابي كورونا في الشمال السوري
-متطلبات عودة المهجرين قسرا لحدود سوتشي
- الروس يتحدثون عن تفعيل محادثات جنيف و يفعلون العكس
- جيمس جيفري مبعوث خاص يثير عواصف الأسئلة
- أزمة الوقود في سوريا ؛ الأسباب و المآلات
- حتى نشعر بشيء من العدل
- الثورة و التكافؤ الاجتماعي
- نظام الأسد و التطبيع الإماراتي البحريني مع إسرائيل

مجلة سنابل الثورة
Sanabel Revolution magazine

نستقبل مشاركاتكم عبر الإيميل

مجلة سنابل الثورة : هي مجلة سياسية، عسكرية، اجتماعية،ثقافية شهرية تصدر المجلة عن الفرقة الواحد و الخمسين، بنسختيها الورقية و الإلكترونية ، تستقي المجلة جميع مواضيعها و موادها من يوميات الثورة السورية، انطلاقا من هموم و أوجاع الناس المهجرين قسراًفي المخيمات و دول اللجوء، وصولاً إلى الوضع الميداني العام للثورة السورية، في كافّة المناطق الثائرة ، كما تهتم المجلة بالمواضيع الثقافية و اللغة العربية التي طالما عمد نظام الأسد إلى تشويهها والنيل منها بكل ما يملك من قدرة .

و في النهاية: نستطيع القول إنّ المواضيع ذات الأولوية في النشر على صفحات المجلة هي المواضيع التي تلامس معاناة الشعب السوري الثائر أينما ما كان .

شروط النشر في المجلة

مجلة سنابل الثورة ترحب بجميع مشاركات قرائها وفق شروط النشر التالية:

1- أن لا يتعارض النص المراد نشره مع الثوابت الجوهرية للثورة السورية.

2-أن يعرف الكاتب عن اسمه الصريح ،ودرجة تحصيله العلمي.

3-أن يوثق المقال بجميع القرائن والبراهين المتوفرة في حال كان مقالاً موضوعياً

4-أن يكون المقال صالحاً للنشر لغوياً ونحوياً.

5-أن لا تكون المادة منشورة سابقاً،أو معدة للنشر في أي مؤسسة إعلامية أخرى .

خيارات موسكو الحتمية في سوريا

لم يعد أمام موسكو الكثير من الخيارات في التعامل مع الملف السوري ، فالوقائع على الأرض تتحو بسرعة من سيء إلى أسوء على كافة الأصعدة بالنسبة لأسد و هذا يضيق أكثر على موسكو بخصوص تعاملها معه حيث أوفدت الأخيرة وزير خارجيتها " سيرغي لافروف " للقاء أسد و أركان نظامه ..

عند القاء نظرة سريعة على الملفات السيادية في نظام أسد نجد أن التدهور المستمر هو العنوان الشامل لكل مؤسسات النظام ، فالعملة السورية في انخفاض متواصل و البنوك خالية إلا من الأوراق النقدية المزورة ، و المدن السورية ما زالت شاهدة على إجرام طائرات موسكو فلم يرفع حجر على حجر فيها بانتظار الأوامر الأمريكية لبدء الإعمار ، و المستشفيات تغص بمصابي كورونا و على صعيد الخارجية فإن نظام أسد ما زال معزولا إلا من الامارات التي أعادت علاقتها معه و مع اسرائيل فماذا تهدف موسكو من ارسال وزير خارجيتها .

بالتأكيد تدرك موسكو أن نظام عميلها أسد قد مات سياسيا و هي في حقيقة الأمر تعلم أنها لن تستطيع انعاشه من جديد لأن ذلك أساسا ليس بمقدورها فهي غير قادرة على إعادة إعمار البلاد و لن تمنح أسد مليارات الدولارات ليرفع بها قيمة عملته المنهارة بل لن تمنحه أقل من ذلك بكثير فهي رفضت له طلبا بالمساعدة في اطفاء الحرائق التي التهمت معظم غابات الساحل وصولا إلى غربي محافظتي حمص و حماة ..

إذا زيارة لافروف لا تعدو أن تكون أكثر من اجراء تكتيكي آني ؛ ربما تريد موسكو من جرائه أن لفت انتباه الغرب إلى أنها ما زالت سيدة الموقف في سوريا و صاحبة الكلمة الفصل فيها و هي إن كانت لمحت بتصريحاتها إلى إعادة إحياء النظام فإنما تريد احيائه لحين تكون الأطراف الدولية مستعدة لصفقة المقايضة و ربما أرادت موسكو أيضا أن تزيد حضورها الفعلي في سوريا بمجالات أخرى ، كما هو الحال في القطاع العسكري لتعبئة الفراغ الكبير الذي يخلفه تآكل مؤسسات النظام ، ليس هذا فقط وإنما تريد أن يصبح هذا الحضور طاغيا بشكل واضح مقارنة مع أي طرف آخر على قائمة حلفاء أسد، وعلى الأخص إيران".

إن روسيا الآن في سوريا - في ظل ما وصلت إليه البلاد من تعقيد في الموقفين السياسي و العسكري- ترزح تحت جنحة خيارين يستحيل ثالثهما الذي تحاول ايهام العالم بوجوده ؛ فإما إن تتخلى عن أسد و ترضخ للقرار الأممي 2254 و هذا بات وشيكا مع المحافظة على بعض مكتسباتها مقابل تحييد أي دور للنظام الإيراني ، أو التعنت في موقفها السياسي القائم على الدعم المطلق لنظام أسد و هذا ما ليس بمقدورها الاستمرار به لعدة أسباب تم ذكرها أنفا و استمرارها المتواصل بدعمه سيوصلها إلى نقطة التخلي القسري عنه دون أن تكون طرفا في صفقة المؤثرين .

الذكرى التاسعة لاستشهاد الملازم أول أحمد خلف

"إذا رأيتم الدبَّابات في الرستن فاعلموا أنّي قد استُشهدت".

كانت هذه الكلمات الأخيرة التي قالها الشهيد الملازم أول أحمد خلف قُبَيل انطلاقه ومجموعته إلى نِقاط رباطهم، إذ أسندت إليه مهمّة صدّ هجمات جيش أسد من الجهة الشرقية لمدينة الرستن حيث الأوتستراد الدولي، وكان عدد الدبّابات حينها في ذلك المحور يزيد على الخمسين دبابة وعربة مدرّعة.

وفي تاريخ 28 أيلول/ سبتمبر، عرف الجميع أنّ الملازم أول أحمد خلف قد استُشهد بعد توغّل الدبابات الحاقدة إلى داخل المدينة من المحور الشرقي.

أمضى الشهيد أحمد خلف بين تاريخ إعلان انشقاقه في(24 حزيران/يونيو 2011م)، وتاريخ استشهاده في(28 أيلول/سبتمبر من السنة ذاتها) ثلاثة أشهر قضاها مدافعاً عن شرفه ضابطاً أقسم اليمين على حماية بلده وشعبه.

الشهيد أحمد خلف من مواليد مدينة الرستن شمالي حمص عام 1983م، التحق بالكلّية الحربية وتخرّج فيها عام 2004م، ومع اندلاع الثورة السورية سارع إلى الانشقاق من الفرقة 15 التابعة لميليشيا القوّات الخاصّة، وقاتل النظام في محافظة درعا ثمّ انتقل إلى مسقط رأسه في مدينة الرستن حتى استُشهد في(28 أيلول/ سبتمبر 2011م).

فلروحه سلام بعد سلام.

لا شـــكّ بأنّ أســـد المجرم ارتكب مئات وربّما آلاف المجازر بحقّ أبناء شـــعبنا الســـوري الأعزل، فكلّ منطقة في ســـوريا كان لها نصيب في ســـجلّ أســـد الطافـــح بالدماء و رائحـــة الموت، فإجرام أســـد توزّع على كامـــل الجغرافيا السورية وفي كلّ محافظة شـــاهد على إجرامه.

محافظـــة دير الـــزور وتحديداً مدينتها تشـــهد على واحدة مـــن أكبر مجازر النظام دمويـــة في تاريخ الثـــورة الســـورية راح ضحيّتَها أكثرُ مـــن أربعمئة مدني بينهـــم عائلات بأكملهـــا وذلـــك في تاريـــخ(2012/9/25م)، عندما طوّقت قطعان الميليشـــيات بأوامر مباشـــرة من المجرم ماهر الأسد وبقيادة المقبور عصـــام زهر الدين حيَّي الجـــورة والقصور في مدينة ديـــر الزور عند الســـاعة التاســـعة صباحاً، ثمّ اقتحمت تلـــك الميليشـــيات الحيَّين وداهمت المنـــازل، وقتلت بـــدم بارد كلّ مـــن خـــرج في طريقها ونفّـــذوا تصفيات ميدانية في الشـــوارع والســـاحات، ثمّ أحرقت عناصر الميليشـــيات عشرات الجثـــث في محاولة لطمس معالـــم جريمتهم.

أطلـــق أبناء محافظة دير الزور على ذلك اليوم اســـم "الثلاثاء الأســـود" دلالةً على مـــا حصل فيه من أحداث مأســـاوية، ونظراً لكمّية الدمـــاء الكبيرة التي أريقت على يد قطعان الحـــرس الجمهوري المجرمة.

الوضع يخرج عن السيطرة ...ارتفاع كبير بأعداد مصابي كورونا في الشمال السوري

يتصاعد عداد الإصابات بفيروس "كورونا" (كوفيد19) في الشمال السوري، منذ العاشر من الشهر الجاري، وسط محاولات لتوعية الأهالي من خطورة هذا الوباء، واتباع الإجراءات الوقائية.

محاولاتٌ لإنشاء مراكز صحيّة وتأمين مستلزمات طبيّة، يُقابلها وعودٌ من قبل الداعمين، إذ أطلقت الحكومة السورية المؤقتة تحذيراً، الاثنين الفائت، لمنظمة الصحة العالمية والمؤسسات العاملة في المنطقة بشأن تصاعد وتيرة تفشي الفيروس، فيما يستمر فريق "منسقو استجابة سوريا" بالتحذيرات والمطالب بفرض حجر صحي للحدِّ من كارثة محتملة.

وأكد مسؤول المشافي في مديرية صحة إدلب د. يحيى نعمة، لشبكة "آرام"، الخميس، أنَّ منطقة الشمال السوري تعيش في "مرحلة انتشار الوباء مجتمعياً".

وأوضح أنَّها "مرحلة خطيرة"، ومن المحتمل أن نصل لمرحلة الذروة في عدد الإصابات خلال أسبوعين أو خمسة أسابيع على أقل تقدير، والمطلوب "دق ناقوس الخطر، والتزام الجميع بالإجراءات الوقائية".

نظام صحي "متهالك"

أفاد الطبيب "نعمة" بأنَّ النظام الصحي بمحافظة إدلب يعتمد على دعم المانحين، وهو بالأساس يُعاني من عدّة فجوات، حيث تسعى مديرية الصحة لرأب تلك الفجوات من خلال التنسيق مع المنظمات الطبيَّة والإدارات المحلية.

وأضاف أنَّه نظام صحي "هش" وبالمقارنة مع أنظمة صحية متطوّرة لم تستطع الصمود أمام هذه الجائحة، فبالتالي نظام صحي "متهالك" لن يستطيع الصمود. لافتاً إلى أنَّه سيكون هناك "كارثة حقيقية" إن لم يكن هناك "وعي مجتمعي" لدى المواطنين رغم كل المعاناة من اكتظاظ سكان ونزوح ومخيمات وانتشار في العراء وبيوت غير مؤهلة للسكن.

وأشار "نعمة" إلى أنَّ ما تم تجهيزه بوزارة الصحة (التابعة للحكومة المؤقتة) لهذه الجائحة في المشافي لم يصل إلى تسعين منفسة و500 سرير عزل مجتمعي، وذلك إن تم تحقيق جميع المشاريع التي وعدت المنظمات الطبية بتنفيذها.

من جهته، مدير "منسقو استجابة سوريا" محمد حلاج، قال في حديثه لـ"آرام": إنَّ الاستمرار بارتفاع الإصابات "متوقع لمرحلة معينة"، وخلال هذه المرحلة يجب أن يكون لدينا تحركات جديّة لتسطيح المنحنى أو لاحتواء الإصابات.

وأضاف أنَّ هذه التحركات تحتاج لمراكز عزل، وزيادة في عدد مخابر التحاليل لـ"كورونا" في المنطقة، مع زيادة فعالية الاستجابة الإنسانية، وزيادة مخصصات الأفراد من المياه. مشيراً إلى أنَّه خلال أسبوع سيتم افتتاح مخبرين للتحاليل في مدينتي عفرين وجرابلس بريف حلب.

تجاوب ضعيف

بيّن "حلاج" أنَّ الفريق يُحاول عبر كثرة التحذيرات التي يطلقها إعطاء صدى في المجتمع المحلي، لكن -للأسف- لا يوجد تجاوب كبير، ما يدلُّ على عدم وعي السكان المدنيين، حتى الآن، وعدم الاستجابة يبرز في زيادة عدد الإصابات.

وشدَّد على أنَّ الأمور تسري لـ"الأسوأ" بسبب عدم الالتزام بالإجراءات الوقائية، فنسبة الملتزمين لا تتجاوز الـ ١٠ % كأقصى تقدير.

وذكر "يوم الاثنين سجلنا 12 إصابة بـ كورونا في المخيمات و28 إصابة ضمن القطاع الطبي، ما يدلُّ على حالة استهتار كبيرة، والشيء الوحيد الذي يجب أن نتحرك لأجله هو فرض سياسة إغلاق جزئي للأماكن العامة".

بقلم :عائشة صبري

متطلبات عودة المهجرين قسرا لحدود سوتشي

منذ انعقاد الاتفاق التركي الروسي الأخير حول إدلب في الخامس من آذار الماضي، والذي جاء بعد انهيار حدود اتفاقية سوتشي ونزوح مئات الآلاف من المدنيين السوريين من قراهم وبلداتهم، بات مصير عودة المهجرين لهذه المناطق الموجودة ضمن حدود سوتشي، الشغل الشاغل للنازحين لإنهاء معاناتهم، في ظل تأكيد تركي رسمي مستمر بأن الاتفاقيات في حال تطبيقها ستشمل بنداً يتضمن عودة النازحين، ومع كل لقاء تركي روسي حول سوريا، تنعقد آمال النازحين بالتوصل إلى أي اتفاق قد يشمل عودتهم، ويخرجهم من حالة الإحباط التي يعانون منها، لتصبح مسألة العودة الشغل الشاغل لهم، والسؤال الملح أمام أي حديث أو موضوع أو مقال يكتب عن إدلب والاتفاقيات الجارية فيها، إذ إنه من المؤكد أن هناك متطلبات ورغبات شعبية وآمال كبيرة، خاصة أن تركيا تدفع بهذا الاتجاه لتخفيف الضغوط على حدودها.

ولكن عودة النازحين إلى مناطقهم لا يمكن أن تتم بهذا الشكل، ولا يمكن تسجيل أي حالة عودة لهذه المناطق، بعد تقدم النظام في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي، وريف حلب الغربي، وعلى العكس من ذلك تعتبر البلدات والقرى في المنطقة خالية تماماً من أهلها ولا يمكن لأي نازح أن يقبل بالعودة لها، فيما قوات النظام ما زالت تسيطر عليها، وبالتالي هناك متطلبات شعبية عديدة أهمها خروج قوات النظام من هذه القرى والبلدات، ووجود قوات وأطراف حليفة موثوق بها، تعيد فرض الأمن وتسيطر على الأوضاع، وتدار عبر مجالس مشتركة على سبيل المثال، ولكن من غير الواقع والمقبول أن تكون قوات النظام هي الوحيدة في المنطقة، حتى لو كانت القوات الروسية وحدها في المنطقة فلا يمكن قبولها، خاصة أن الحالة السائدة في جنوب درعا من فلتان أمني، في القرى والبلدات المتصالحة مع النظام، والممارسات التي تقوم بها قوات النظام هناك تزيد من مخاوف المواطنين رغم حجم التعهدات الكبير المقدم لهم، في مقابل ترحيب كبير جداً بأي وجود تركي قوي يشبه الوجود في المناطق الآمنة كما في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون.

المتطلبات الشعبية المحقة ترافقها أيضاً متطلبات تركية في عودة النازحين، فتركيا تنظر للموضوع بشكل أوسع، وهي تنطلق بداية من أن أزمة النزوح ستقود بالضرورة إلى عودة موجة النزوح مجدداً في حال تواصلت العمليات

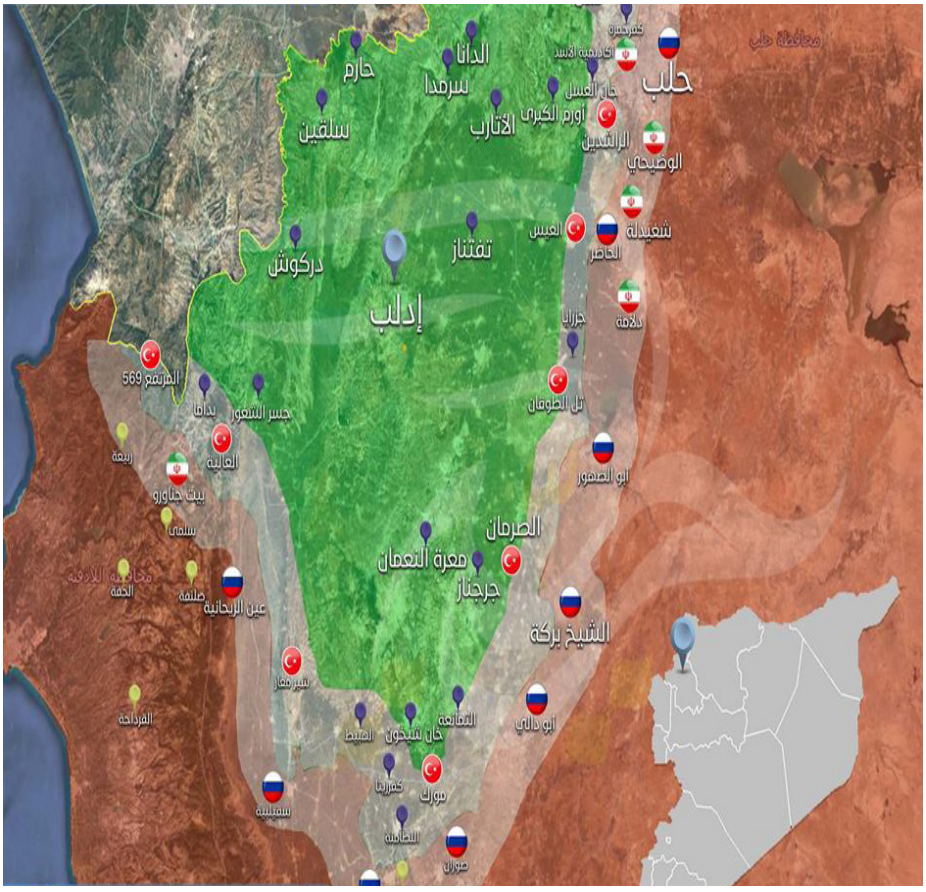

العسكرية، وهذا يحمل تهديداً لأمن تركيا وحدودها باستغلال الإرهابيين هذه الحركة بالتسلل إليها، كما أن تركيا بالأساس غير قادرة على استيعاب مزيد من موجات النزوح، ولم تعد قادرة داخلياً على استيعاب أي لاجئ جديد إلى أراضيها لما يسبب ذلك من ضغوط شعبية واقتصادية، لذلك تولي اهتماماً كبيراً لمسألة عودة النازحين لمناطقهم، كما أن تركيا تلتزم بذلك إنسانياً وتتلاقى أهدافها مع طموحات الشعب السوري في حل سياسي حقيقي يعيد الجميع لبيوتهم بما يضمن أمنهم وكرامتهم وحريتهم وصولاً إلى تأسيس الانتخابات النزيهة الحرة لهم، وهذا العامل التركي يشكل نقطة أمل للسوريين مستقبلاً من أجل توفير العودة، كما أن الجانب التركي طالب بوضع ضمانات حقيقية لحفظ أمن وكرامة العائدين، مستغلة ما يجري في درعا بالتفاوض مع الجانب الروسي.

المفاوضات التي جرت بعد الخامس من آذار بين روسيا وتركيا، شملت في جانب منها مسألة عودة النازحين لمناطقهم، ولكن تأخر تطبيق الاتفاق الأخير كان بسبب كورونا ومعيقات تسيير الدوريات، والمواقف الروسية المتذبذبة وغير الموثوق بها، وبالتالي جمد ملف عودة النازحين، وبحسب الاتفاق بين أنقرة وموسكو الأولي في هذه المفاوضات التي جرت لتنفيذ اتفاق الخامس من آذار، فقد تم تحديد نقاط أريحا وأرناز وفريكة كمعابر لعودة النازحين إلى مناطق حدود سوتشي، وذلك للعودة إلى مناطق الريف الشمالي لحماة وريف إدلب الجنوبي وريف حلب الغربي، ولكن بقي موضوع الضمانات الحقيقية للعائدين، أي أن تركيا لا تقبل بالضمانات التي قدمت في مناطق المصالحات، وهو ما جعل المباحثات مستمرة بين الطرفين، قبيل أن تجمد بسبب كورونا ومعيقات تشكيل المنطقة الأمنية على أطراف الطريق إم 4، ومصير مستقبل جنوب الطريق، وبذلك فإن ملف إدلب حالياً يعتبر مجمداً، خاصة أن تركيا وروسيا اتفقتا على استمرار التهدئة في الفترة المقبلة، بسبب تواصل تهديد جائحة كورونا، ومنح فرص للعملية السياسية، ومراقبة التغيّرات الدولية على مختلف الساحات والمناطق.

ولعل أبرز ما يؤثر على ملف النازحين وعودتهم، ومستقبل مصير إدلب، هو المتغيرات والظروف الدولية، حيث إن هناك مستجدات وملفات ما زالت عالقة حالياً، وهي مؤثرة بهذا الملف، فتركيا لطالما تسلحت بالمواقف الأوروبية المؤيدة لها فيما يخص أزمة النزوح واللجوء، ولكن الاتحاد الأوروبي بحد ذاته يشتبك حالياً مع تركيا بملف شرق المتوسط، وهو ملف جيبوليتيكي مهم للطرفين، ويتم عبره رسم سياسات المنطقة ومستقبلها للعقود المقبلة، وهذا يعني أن ظروف دعم العمليات العسكرية التركية في سوريا، والتي شكلت منطقة آمنة في درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام والتي كان من أهدافها منع النزوح، مختلفة حالياً من الناحية الأوروبية، وعلى العكس من ذلك وصلت الأوضاع بين الطرفين إلى المواجهة في مراحل متطورة، كما أن تطورات الملف الليبي تلعب دوراً، والدور الروسي في شرق المتوسط والعلاقات الروسية الأمريكية والأوروبية، كما أن الموقف الأمريكي أيضاً مهم، ولكن أمريكا تترقب انتخابات مقبلة، وبناء عليها إما أن تستمر السياسة الحالية عبر الرئيس الحالي دونالد ترامب، أو أن يترقب العالم سياسات جديدة مع وصول المرشح الديمقراطي جون بايدن، وكل هذه العوامل بحاجة لتنضج من أجل توفير الشروط والمتطلبات المطلوبة لعودة النازحين.

وبسبب ما سبق فإن خطط تركيا في تشكيل منطقة آمنة في إدلب وتعزيز وجودها بالمنطقة ومن ثم إتمام ملف عودة النازحين وإعادة توزيع تموضع نقاط المراقبة المحاصرة بعدها، كلها ملفات ما زالت مجمدة وبحاجة لمراقبة ومعرفة الظروف والمتغيرات الدولية، في ظل سعي من جانب تركيا لاحتواء الوضع شرق المتوسط عبر الحفاظ على حقوقها والحوار مع أوروبا، وتعزيز الحوار بين الأطراف الليبية مع مواصلة دعم الحكومة الشرعية وصولاً للحل السياسي، وتوازن علاقاتها مع روسيا وأمريكا ولحين ذلك يبقى ملف عودة المهجرين عالقاً بانتظار أي تطورات مستقبلية تساهم فيها الأطراف المحلية والدولية في تأسيس عودة آمنة دائمة للنازحين السوريين.

بقلم :محمد شيخ يوسف

الروس يتحدثون عن تفعيل محادثات "جنيف" ويفعلون العكس

كلما ضاقت السبل بوجه مخططات روسيا حيال ملف الصراع السوري، يُخرجون من جعبتهم أسطوانتهم المشروخة، "تفعيل مفاوضات جنيف"، لكنهم في هذه المرة، أرسلوا الثنائي الاقتصادي/ السياسي بوريسوف ولافروف لإجراء ما يعرقل مفاوضات "جنيف" بين المعارضة السورية ونظام بشار الأسد، وما يعزّز هيمنة روسيا على ما تبقى من اقتصاد سوريا.

عرقلة مفاوضات "جنيف" أخذت مع زيارة الثنائي الروسي بعدًا واضحًا، تمّ التعبير عنه من خلال تصريحات وزير الخارجية الروسي في دمشق، سيرغي لافروف، إذ صرّح: "لا سقف زمنيًا لمفاوضات جنيف"، وهذا يعني أن المفاوضات ليست قاعدة الحل، بل ديكورًا، تتم خلفه عملية إعادة إنتاج النظام بصورة موارية، تُرضي المجتمع الدولي، وتُبقي على أوسع مصالح روسية في سوريا.

محاولة الروس تثبيت رؤيتهم وأجندتهم للحل السياسي في سوريا لا تزال فعّالة، فهم لا يريدون للنظام السوري أن ينفّذ مضمون القرار الدولي 2254، ولا يثقون بنتائج تنفيذ هذا القرار من ناحية مصالحهم الواسعة في هذا البلد.

ولهذا كان البعد الاقتصادي لهذه الزيارة واضحًا، لجهة حمل يوري بوريسوف، نائب رئيس الوزراء الروسي، جعبة مليئة بمشاريع اقتصادية روسية، تتعلق بما بقي خارج سيطرتهم الاقتصادية في هذا البلد، كمحاولة التنقيب عن البترول والغاز في الساحل السوري، والسيطرة على شبكات الخلوي السورية، التي كان ابن خال رئيس النظام رامي مخلوف يحتكر أغلبية نشاطاتها.

حديث رئيس النظام السوري، بشار الأسد، عند استقباله الوفد الروسي يكشف طبيعة هذه الزيارة، إذ قال إنه "حريص على تعزيز الاتفاقات الاقتصادية وصفقات الأعمال مع موسكو لمساعدة نظامه على تجاوز العقوبات التي تقوّض نظامه"، فالأسد هنا لا يملك غير تقديم مزيد من التنازلات المرغم عليها للروس، فالروس هم من حمى نظامه من سقوط أكيد، وهم لم يحموه لمجرد أنه صديق، فالسياسة مصالح لا صداقات، بل حموه ليدعوه واجهة، يتحكمون من خلفه بسوريا اقتصاديًا وسياسيًا وموقعًا جيواستراتيجيًا مهمًا، وحين حموه، كانوا يريدون استخدام الورقة السورية حتى أقصى حد ممكن فيها.

لهذا، ليس مفاجئًا أن يخرج بوريسوف ورقة مشاريع روسية في سوريا من جعبته، فهو يريد إعادة إعمار قطاع الطاقة الكهربائية، إضافة إلى إصراره على أن يكون أمر التنقيب عن البترول والغاز في الساحل السوري لمصلحة الشركات الروسية.

كذلك ليس غريبًا أن يصرح لافروف حول نفس الموضوع الاقتصادي، حيث قال: "بعض

الدول والقوى الخارجية تحاول تمرير مخططاتها الخاصة، وخنق الشعب السوري باستخدام العقوبات الاقتصادية".

تصريحات لافروف هذه تندرج في سياق التعمية على الحقائق الموجودة على الأرض، التي سبّبها تدخل الروس في الصراع السوري لمصلحة بقاء نظام استبدادي، هم بحاجة إلى خدماته المختلفة.

الروس هم من دمّر المدن والحواضر السورية، وخرّب بناها التحتية، والآن يتشاطرون على العالم بالقول، إنهم يريدون إعادة إعمار سوريا، هذا الإعمار ليس مجرد إعمار لبناء متهدم، بل إعادة إعمار لنظام سياسي غير صالح للحياة خارج المنظور الروسي.

الروس يدركون أن تنفيذ القرار 2254 من قبل النظام السوري، لن يُبقيه في سدّة الحكم، ولهذا هم لا يرفضون مفاوضات "جنيف"، ولكنهم يعملون على تعطيلها وتسويفها وتفريغها من محتواها، لأنهم غير واثقين أن نتائجها ستحمي استثماراتهم وهيمنتهم على هذا البلد.

الروس يتحركون وينشطون سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا في لحظات محددة، تلف الوضع السياسي الأمريكي الحالي، حيث الإدارة الأمريكية مشغولة بالتحضير لانتخابات الرئاسة، ولهذا هم يريدون تفريغ فاعلية قانون "قيصر" عبر الالتفاف عليه في معادلة الصراع الداخلي في سوريا.

هذا الالتفاف الروسي على قانون "قيصر"، تمثّل باستدراج الجناح السياسي لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، المحكومة من قبل حزب "العمال الكردستاني" التركي (PKK) إلى موسكو، لمحاولة إيجاد تقاطعات بين هذه القوات المدعومة أمريكيًا وبين النظام السوري عبر حليفهم التاريخي "منصة موسكو" بقيادة قدري جميل .

غاية الاستدراج تتمثل بتيسير "قسد" لضخ النفط نحو مناطق النظام، لتخفيف حالة العجز بتأمين الطاقة، التي عجز النظام السوري عن حلها، مع وعود بتلبية مطالب هذه القوات حيال طبيعة نظام الحكم في البلاد، وإلحاقها مع فريق مفاوضات المعارضة.

"قسد" لا تمتلك فضاء سياسيًا حرًّا تستطيع فيه ممارسة خيارات خاصة بها، لأنها ببساطة تقع في دائرة الحماية الأمريكية التي تستخدمها لتنفيذ استراتيجيتها غير المعلنة في هذا البلد، ولهذا تبدو محاولة الروس في هذا الإطار وكأنها تشجيع على انقسام سياسي وعسكري في بنية "قسد"، لإضعاف دورها والهيمنة عليه، والتمهيد لطرد الأمريكيين "شوكة حلق روسيا في سوريا".

وفق هذه الرؤية، يمكن القول إن الروس يتحدثون عن "جنيف" بصورة تبدو مشجعة لهذا المسار، ولكنهم في الوقت ذاته يزيدون من صلابة موقف النظام السوري، عبر دعمهم له اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، ولهذا هم غير جادين في توفير شروط نجاح المفاوضات في جنيف، فطريق "جنيف" واضح، ومضمون القرار 2254 واضح، ولكن الروس يعملون على إماتة هذا القرار، بتقادم الزمن عليه، وتغير الشروط الدولية المطالبة بتنفيذه .

والروس يريدون بقاء نظام بشار الأسد في سدّة الحكم، فهو النظام الوحيد المستعد دائمًا للتنازل عن حقوق سيادية سورية لهم، أو لغيرهم، مقابل بقائه في الحكم ولو بصورة شكلية .

ولكن هل ينجح الروس في إيجاد مخارج حياة للنظام؟ وهل زيارة الوفد الروسي تخدم هذا الهدف بصورة حقيقية؟ الإجابة عن مثل هذه الأسئلة لا تتعلق برغبات الروس وأمانيهم في سوريا، بل بميزان قوى لا يزال يتحرك لغير مصلحة النظام وخطط الروس، وقد اتضح هذا الميزان في حرب إدلب الأخيرة، التي لو استمرت لأيام أخرى لانهار النظام ولوقف الروس مشدوهين أمام انهياره.

وبالتالي، لا يزال الروس يتشاطرون على الأمريكيين المشغولين بمعركتهم الرئاسية، وفق المثل القائل "غاب القط فالعب أيها الفأر"، فالحيوية الروسية تنشط في ظل هموم النشاط السياسي الأمريكي، ولكن هذه الحسابات الروسية هي مؤقتة، ولا ينتج عنها تغيير استراتيجي لمصلحتهم في ملف الصراع السوري، وهو أمر يتطلب من المعارضة السورية بكل تلويناتها ومؤسساتها وأطرها إعادة إنتاج رؤية سياسية موازية للمفاوضات في جنيف، هذه الرؤية تتلخص بفكرة وحيدة ورئيسة، وهي وضع برنامج عمل ثوري سوري حقيقي، هدفه الأول استنزاف روسيا في الميدان بشريًا وعسكريًا واقتصاديًا، فلا شيء لدى المعارضة الوطنية تخسره في هذا الاتجاه، سوى ترددها وخوفها من عدو لا يحتمل ضربات جادة لوجوده كقوة احتلال.

بقي أن نقول إن زيارة الوفد الروسي (بوريسوف- لافروف) لا جديد فيها، بل هي تأكيد مستمر على نهج روسي معادٍ للثورة السورية والشعب السوري، وهذا ما ستظهره الأيام القريبة المقبلة.

بقلم : أسامة آغي

جيمس جيفري مبعوث خاص يثير عواصف الأسئلة

عادت "كأس السم" إلى واجهة الأحداث قبل أيام بعد غياب، حين قال السفير الأمريكي جيمس جيفري: إن رئيس النظام السوري بشار الأسد سيتجرّعها، والخشية أن هذا قد يعني تقديم سوريا هدية لنظام الولي الفقيه، كما تم تقديم العراق بعد سنوات طويلة من تلفظ قائلها بها.

كَثُر المبعوثون الدوليون والأمميون لمعالجة القضية السورية، ولم يكن أيّ منهم ليلفت الانتباه، بحكم اللاجدوى والاستنقاع، لولا استحضار جيفري عبارة الخميني تلك، عندما عبّر الأخير عن غصّة إيرانية إستراتيجية بسبب وقف الحرب مع العراق بالقول "كأنني أتجرّع كأس سم"، عبارة المبعوث اللافتة تقول "كأس السم جاهز، وبشار الأسد سيتجرّعها في الوقت المناسب"، تلك العبارة الصادمة للبعض أخرجها جيفري المبعوث الأمريكي في لقاء له مع المعارضة السورية؛ فمَن هو جيفري ليستحضر واقعة كهذه، ويتلفظ بها بعد عقد زمني من الكارثة السورية، التي قال البعض إن أمريكا كان بإمكانها وقفها بوقت قياسي؟

باستحضاره تلك الأيام، لا يطلق جيفري "عاصفة صحراء" مثل تلك التي شارك بهندستها منذ ثلاثة عقود، ولا يستعرض تخصصاته المتعددة في العلوم العسكرية وإدارة الأعمال والتاريخ، ولا من إتقانه لخمس لغات يفهمها ويتكلمها بطلاقة، ولا مما يمكن أن يُعتَبر عبقرية لولادته في الشهر الذي وُلد فيه كل من جورج واشنطن وأديسون وداروين، وغيرهم من ولادات فبراير شهر القادة الكبار، كما يعتقد البعض.

الإجهاز على الخصوم

جيفري أحد أفراد ذلك الطاقم الأمريكي الذي تم إعداده في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته للإجهاز على الإمبراطورية السوفيتية وأذرعها، من هنا كانت مهمته الأولى في هنغاريا، وبعدها في ميونيخ حيث كان المرجعية وممثل القوة الأعمق، ومن هنا كان المنسق الأعلى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، الذي صُمِّم لخنق "إمبراطورية الشر"، حسب تعبير الرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريغان.

في مسيرة الرجل، تشكّل تركيا، التي يجيد لغتها، محطة حساسة كجزء مهم من جدار صد الناتو في وجه موسكو سابقاً ولاحقاً؛ فكان فيها سفيراً لبلده بغض النظر عن حزبية الإدارة القائمة، جمهورية كانت أم ديمقراطية، من هناك كان جيفري العين المطلّة على البوسنة كمستشار رئاسي، وكشريك في تطبيق اتفاق "دايتون".

بعد مهمات ميدانية حساسة حول العالم يعود جيفري إلى واشنطن كنائب لمستشار الأمن القومي، بعدها مباشرة يحطُّ الرحال بكل تلك الخبرات الميدانية في أرض العرب، ليكون من بين مؤسسي دولة السفارة الأمريكية في العراق، بـ16000 موظف، وميزانية تتجاوز الـ6 مليارات دولار، وليكون سفير "أوباما الديمقراطي" في العراق 2010، بعد أن كان سفير "بوش الجمهوري" في تركيا 2008.

متغيرات مثيرة

لا يستذكر ويستحضر هذا النوع من الأشخاص كأس السم بلا سبب، ومن دون أن يكون قد ملأ يده من أن كأس الأسد أضحى متوفراً، ونوعية السم لا شفاء منها.. يدرك، وهو الذي صَدَمَ من سمع تصريحه بأن أمريكا لا تريد إسقاط الأسد بل تغيير سلوك النظام، وأن تلك النهاية قادمة حتماً؛ شرب الأسد الكأس أم لم يشربها، فأيّ نوع من السموم دخلت في تركيب ذلك السم؟

يعرف جيفري جيداً محتوى الكأس ومفاعيلها، فهو يريد من النظام في دمشق ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، وهذا منصوص عليه في قانون قيصر كأحد الإجراءات التي على الأسد أن يقوم بها لرفع مفاعيل القانون، ولكن جيفري يدرك، أيضاً أن النظام لا يعترف بمرتكبي جرائم حرب ويستحيل أن يفعل ذلك، ولا يمكن أن يفتح على نفسه باباً كهذا؛ حيث مبدأ "الدومينو" يذهب بالنظام ككل.

يكرر جيفري أهم نقطة أتت في قانون قيصر، ألا وهي "إطلاق سراح المعتقلين والسماح بلجان تفتيش كي تُطِل على حالهم"، مدركاً أن نظام الأسد يرى فيهم رهائن للمساومة على بقائه؛ ومن هنا لا يعترف بوجودهم ولا بأفران معتقل صيدنايا، ولا يسمح بزيارة؛ فهو لا يعترف بذلك، حتى لحماته الروس، ومعروف أن خطيئته القاتلة كانت بالغفلة عن قيصر وتسريبه الآلاف من الصور التي جلبت له كل هذه المصيبة في قانون قيصر.

يطلب الدبلوماسي العسكري الداهية من نظام الأسد أن "ينخرط بالعملية السياسية من أجل تطبيق القرار الدولي 2254"، معتبراً ذلك خطوة مهمة لرفع عقوبات قانون قيصر، ولكنه مطلٌّ تماماً على مسلك النظام تجاه العملية السياسية منذ سنوات، ويعرف أن دخوله الفعلي في العملية السياسية مؤشر على نهايته.. ومن هنا لا يحتاج أن يذكر إسقاط الأسد بتصريحاته؛ فالسُّم موجود في كأس دخول العملية السياسية.

لم تخرج تصريحات جيفري عمّا احتوته قرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها "وقف إطلاق النار" مدركاً أن "وقف النظام للأعمال العسكرية" هو تثبيت لفشل نهجه في مواجهة الثورة السورية، وأن بسطه سيادته على الأرض السورية كما يعد داعميه أضحى مستحيلاً؛ وتوقفه عن ذلك يعني أنه سيواجه حقيقة نهاية الحرب والوقوف أمام مطالب العيش المعدومة عند الحاضنة والمؤيدين.

خطاب مُوجَّه إلى الروس

في طلبه من الأسد "عدم حصار المناطق والسماح بالمساعدات للدخول إلى المناطق السورية المحتاجة" يتجاوز جيفري النظام ويرسل وخزة للروس تحديداً وللفيتو الذي استخدموه بخصوص المعابر، ومن هنا نشهد هجومهم عليه، واتهام أمريكا بعرقلة الحل في سوريا؛ ليتضح أن ما ترتكبه موسكو تسعى لإلصاقه بالآخرين.. من هنا جاءت عبارة جيفري المتعلقة بوعد الروس بمستنقع في سوريا.

ولذلك كانت زيارة لافروف ووفده الأخيرة إلى دمشق بمثابة رد على الموقف الأمريكي الذي عبّر عنه جيفري، وقد ضم وفد لافروف نائب رئيس الوزراء يوري بوريسوف الذي قال: «إن موسكو تحاول مساعدة سوريا في كسر حصار اقتصادي سببته العقوبات الأمريكية الجديدة، التي تمنع تدفق الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد السوري»، مضيفاً أن هذه العقوبات «لا تسمح بجذب الاستثمار إلى الاقتصاد السوري، وفي واقع الأمر، هذا حصار»، ويبدو أن اللقاء الروسي مع الأسد لم يأتِ كما كان يريد الأخير، ولذلك فإنه حين استقبل الوفد الروسي أشار إلى نجاح السوريين والروس بإحراز «تقدّم في تحقيق حلّ مقبول للطرفين في العديد من القضايا»، فعن أيّ «حل مقبول» يتحدّث، وما هو الذي لم يكن ليقبل به كلّ منهما؟

وهنا لا يغيب ما كتبته الصحفية الروسية ماريانا بيلينكا، مراسلة صحيفة «كوميرسانت» في دمشق، حين نقلت عن مصدر روسي قوله: إنه «في حال لم يتجه نظام الأسد نحو الإصلاحات، فإنه سيبقى من دون أموال ومن دون جزء من سوريا، وهذا سيكون قراره».

زيادةً على ذلك، فإن جيفري عندما يربط إعادة الإعمار في سوريا ورفع أيّ عقوبات اقتصادية بعودة حرة كريمة طوعية للاجئين، عارفاً كم هي موسكو توّاقة لجني اقتصادي ومالي من إعادة الإعمار؛ فهو لا يجهّز فقط كأس السم للأسد، بل يحرم الذين يبحثون عن مكافأة مادية بعد كل الجرائم الموثقة التي ارتكبوها في سوريا من أيّ مردود إلا إذا تجرعوا كأساً من نوع آخر، وهو كأس الخيبة.

لم يُهزَم الاتحاد السوفيتي بحرب نووية ولا بصواريخ كروز، لقد خُنق بخيط قطن شدّه إلى عنقه، فشنق نفسه، وجيفري شاهد ومشارك وخبير بهذه الطريقة.

أزمة الوقود في سوريا
الأسباب و المآلات

بات مشهد أدوار الانتظار جزءاً من روتين يومي يألفه السوريون، وقد شهدت الآونة الأخيرة أزمة كبيرة للحصول على البنزين تمثلت في أدوار طويلة عند محطات الوقود في مختلف المناطق السورية الخاضعة لسيطرة النظام.
وتزعم وزارة النفط – الوزارة المسؤولة عن عملية الإنتاج والتوزيع- بأن الأزمة سببها الرئيسي هو "الحصار الاقتصادي" المفروض على البلد إضافة لتوقف مصفاة بانياس المصفاة الرئيسية لعمليات تكرير النفط الخام، حيث تم إطفاء المصفاة بكامل أقسامها مطلع شهر أيلول/ سبتمبر الجاري من أجل إجراء حملة صيانة مستحقة منذ أكثر من خمسة أعوام.
بالتأكيد، تعود جذور الأزمة الحالية لأسباب تتعلق بخروج معظم الإنتاج من سيطرة النظام السوري، فهو ينتج حالياً 25 ألف برميل من النفط يومياً يتم استخراجها من حقول في البادية السورية قرب تدمر، وهي كمية صغيرة نسبياً يمكن أن تغطي حاجة 150- 200 ألف سيارة يومياً في حال تم تكريرها، ويتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الكمية لصالح المؤسسات الرسمية كقوى الأمن و الوزارات الرئيسية في الحكومة، والتي تزود بالمحروقات عن طريق ما يعرف بقسائم البنزين والتي تباع في البلاد من قبل عناصر الأمن أو بعض كبار الموظفين للمواطنين بمبالغ كبيرة نسبياً.
ولا تدخل قيمة معظم مخصصات المؤسسات الحكومية بما فيها الأمن كمبيعات حكومية رسمية، لأن وزارة النفط لا تقوم فعلياً بتحصيل ثمنها .
ويستحوذ النظام على حقول غاز مهمة وذات غزارة نسبية كحقل شاهر في محيط تدمر وحقول قارة وديرعطية والبريج وصدد، وهي حقول تقع في ريفي دمشق وحمص، وتصل طاقتها الإنتاجية اليومية إلى خمسة ملايين متر مكعب من الغاز في الحد الأدنى، أي ما يكفي لإنتاج 1500 إلى 2000 ميغا وات ساعي يومياً. ورغم هذا تعمد الحكومة لعمليات تقنين كبيرة كونها تُصدّر بعض الكميات للبنان، وتعرض على كل من العراق ولبنان تزويده بالمزيد مقابل القطع الأجنبي.
ويعتبر أبرز عامل لتطور أزمة البنزين في الأشهر الأخيرة هو عمليات إغلاق الحدود غير الشرعية السورية اللبنانية ومثيلتها العراقية التي فاقت 200 نقطة، ويعتقد أن قرابة 90% من هذه النقاط تم إغلاقها فعلياً، وهي نقاط كانت تُستخدم في عمليات تهريب وبيع الوقود للنظام السوري.
لقد تعرض لبنان لأزمة مالية دفعته للتوقف عن السداد في آذار/ مارس 2020، ثم انفجر

أزمة الوقود في سوريا

أكبر مرفأ في البلاد، وتصاحب كل ذلك بموجة احتجاجات شعبية ضخمة جعلت الحكومة تستجيب نسبياً لإجراءات إغلاق معظم المنافذ غير الشرعية.

كما أن العراق يكافح منذ وصول حكومة مصطفى الكاظمي الحالية في شهر أيار/ مايو لضبط البلاد، ويأتي ملف المعابر غير الشرعية على رأس أولويات الحكومة نظراً لما تمثله من خطر وتهديد أمني ومصدر تسريب لموارد البلاد، ولقد ساهمت هذه الخطوة بتوقف كميات كبيرة من النفط الخام ومشتقاته نحو مناطق سيطرة النظام.

كما شددت الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها من قوات قسد المسيطرين على شرق سوريا تجاه تهريب النفط لمناطق سيطرة النظام، ورغم أن الأمر ليس مضبوطاً كلياً، إلا أن الكميات لم تعد كما في أوقات سابقة.

وقد سعت روسيا – عبر توافق بين حزب الإرادة الشعبية الموالي لروسيا ومجلس سوريا الديمقراطية- لضمان تدفق هذه الكميات مقابل مكاسب معينة لقوات سوريا الديمقراطية، وهو أمر لم تظهر نتائجه كلياً بعد.

تحاول الحكومة السورية المعينة مؤخراً بموجب المرسوم 221 للعام 2020 برئاسة حسين عرنوس أن تسير وفق نهج الحكومة السابقة في إدارة الأزمة، حيث تحصر الحكومة عمليات توزيع النفط والخبز، وكذلك معظم المواد الغذائية بيدها، وتحاول تطوير آليات لتخفيف عمليات الازدحام دون أن تخفف من الأزمة، كآلية تسليم أسطوانات الغاز عبر رسالة إلكترونية، مما يعني أن الانتظار -الممتد لشهور في بعض الحالات- سيكون في المنزل وليس عند دور الغاز، مستندة إلى "البطاقة الذكية" التي تُمنح لكل أسرة على صيغة "قسائم التوزيع" التي كانت تمنح في عهد حافظ الأسد، حيث تُخصّص كمية محددة للمواطنين بموجب هذه البطاقة يتم دفع مقابلها بسعر مخفض.

ولكن "البطاقة الذكية" تواجه مشكلة ضعف البنية التحتية التقنية اللازمة لتطويرها، فسوريا تعد من أضعف دول العالم في اتصال الإنترنت، كما أن شبكة الهاتف المتنقل تعاني من ضعف الإشارة وعدم توفر أبراج التغطية في مناطق كثيرة من البلاد.

ومع اقتراب موسم الشتاء ستواجه البلاد أزمة أخرى إضافية هي أزمة المازوت المخصص للتدفئة، حيث اعتمدت الحكومة السابقة سياسة تخصيص كمية محددة عبر البطاقة الذكية لكل أسرة، وحرمت أسراً كثيرة من الكمية المخصصة لها نتيجة تأخر وصولها لما بعد فصل الشتاء أو عدم وصولها نهائياً.

بقلم : خالد تركاوي

حتى نشعر بشيء من العدل

إن الاعتراف بالأخطاء التي ارتُكبت على مدى ثمانية سنوات أو يزيد، أمر لابد منه، فمنذ بداية ثورة الكرامة و دفْعها نحو العسكرة، بدأت تشكيلات عسكرية ثورية تظهر هنا وهناك، ومع إمعان قوات النظام بالإجرام، و عفوية أولئك الثوار وقلة ذات يدهم، كانت تحدث بعض الانتهاكات المترافقة مع ردات فعلهم العفوية.
ثم بدأت تظهر الأقلام لتوثق تلك الانتهاكات، وبالرغم من الإدانة الكاملة لأي عمل يتعارض مع القانون الدولي الإنساني وقانون روما وشرعة حقوق الإنسان، إلا أن إيقاف تلك الانتهاكات والتصدي لها لم يسرِ على نحو منطقي، فالمنطق يقول بأن يتوقف الفعل حتى تتوقف ردة الفعل.
الغوطة الشرقية وفي عام 2013 و تحديدا في 21 آب، كانت على موعد مع مجزرة جماعية بحق نحو ١٥٠٠ ضحية و عشرات الآلاف من المصابين، بعد قصفهم بصواريخ تحمل رؤوساً محملة بالكيماوي، فعلٌ بهذا الحجم، كيف ستكون ردة فعل أي دولة غربية لو تعرضت له؟
عايشنا جميعنا ما فعلته الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2000م، لقد كانت ردة فعلها احتلالُ دولٍ وتجاهل القانون الدولي ومجلس الأمن وجميع الشرائع الناظمة للدول.
اليوم و بعد تسع سنوات من بدء الثورة، بات هناك جيش وطني سوري، يسعى جاهداً ليكون جيشاً منظماً بعيداً عما يسجّل ضده من تجاوزات، فأخرج عناصره من المدن المأهولة باتجاه نقاط التماس، وأسس"إدارة توجيه معنوي" وصلت لجميع مفاصله لتزرع قواعد التعامل الإنساني في الحروب.
أقام الدورات و الندوات الفكرية ليرتقي بجميع عناصره ضباطاً و أفراداً نحو عمل مؤسساتي بحت، و لا تزال تلك الأقلام تجتر و تكتب.
بالمقابل هناك وعلى بعد بضعة كيلومترات فقط من مناطق نفوذ الوطني يجثم تنظيم إرهابي بعيد كل البعد عن الإنسانية.
فمدارسه تحولت لمعسكرات، ومساكنه لمقرات ومعابره لنهب وتخريب الخيرات، والأقلام الصدّاحة بالقانون والإنسانية في سبات.
عمليات قتل واغتيال و تجنيد للقاصرين والقاصرات، آلاف السجون والمعتقلات، واتفاقيات و معاهدات مع عدو السوريين الأول، ومتاجرة بالمهجرين وأرزاقهم وقوت يومهم، وتلك الأقلام في سبات.
تمييزٌ عنصري فالعربي عاشراً، و تهميش للكردي المعارض، و عمليات تصفية بالجملة، غسيل أدمغة وتغيير مناهج تربوية ولا تزال تلك الأقلام في سبات.
هذه مقاربة بسيطة لسياسة الكيل بمكيالين، وغض الطرف عن المجرمين، فالعالم يريد منا أن نُذبح و نحن صامتون، فإن صرخنا فحتماً نحن إرهابيون.
نحن نعترف بأخطائنا وندرك تماماً أبعاد قانون دولي إنساني زرعته فينا عاداتنا وتقاليدنا و أخلاقنا و عُرفنا.

فإن حدث وسُجلت بعض الانتهاكات، فنحن حتماً لها كارهون ومنتقدون، ولا نبرر انتهاكات طرفٍ مقابل آخر، ولكنّنا نريد عدلاً في مقاربة أخطائنا وتصحيح مسارنا، ونحن ما نزال تحت وطأة حرب من كل الجهات واستهداف للمدنيين في مناطقنا المحررة في كل يوم.
سوريا ليست لنا وحدنا، فهي لكل من يريدها حرة مستقلة ديمقراطية، الإنسانُ فيها محترم وكرامته فوق كل اعتبار.
ولكننا نرفض إرهاب البيشمركة وحزب PKK وإيران وروسيا وكل من تبعهم.
ندعو الأقلام الحقوقية الحرة لمراقبة تجاوزات الفاغنر والفاطميون والزينبيون والأسايش وغيرهم ممن يرتكبون الانتهاكات الطائفية والعنصرية اليومية، ولا ننسى عدو السوريين الأول وجرائمه المتكررة والمستمرة، من مجزرة أطفال البيضا وخنق أطفال الغوطة وتهجير السوريين عن بلادهم، حتى اغتياله أحلامنا ومستقبلنا ومستقبل جيلنا بأكمله، لا لشيء ولكن فقط "لنشعر بالقليل من العدل".

بقلم : أسامة العمري

الثورة و التكافؤ الاجتماعي

تقترب الثورة السورية من عمر عشر السنوات والأفق السياسي لا يزال مغلقاً؛ فالأسد ونظامه مأزوم ويسعى إلى توليد نفسه ببعض التعديلات الشكلية، والمعارضة تدور في دوامات متعدّدة بشقَّيها السياسي والعسكري.

لكن أمامنا واقع وهو مقاربة الاستحقاقات المعيشية من زاوية استمرار الثورة لزمن قد يطول أو يقصر، والحياة ستستمرّ مع قسوتها وآلامها، ووسائل العيش غير متوافرة والبطالة في أعلى معدّلاتها والفقر حالة عامّة، وظروف الحرب تساير حياتنا يوميّاً، وهناك عوامل أخرى متعدّدة تتطلّب منّا أقصى درجات الحكمة والعقل لحماية ثورتنا، وذلك عبر تكافلنا الاجتماعي ورعايتنا للأضعف والأفقر من أبناء شعبنا والسعي إلى تلبية احتياجاته لتحقيق ولو جزء صغير من المطالب المعيشية والاقتصادية والاجتماعية.

إنّ التكافل الاجتماعي سيحقّق لنا ولو الحدّ الأدنى من حياة خالية من الآلام والمعاناة، وهو ضرورة تقتضيها الظروف والأحداث، عِلاوة على أنّه من صميم ديننا وشرعنا وقِيَمنا الإسلامية، وهو دور يجب أن يضطلع به المجتمع المدني والحكومة والائتلاف ورجال الدين وقادة الفصائل والتجّار من أجل البرّ والرحمة والمودّة والإحساس بالمسؤولية بين أفراد الشعب بجميع مكوّناتهم العسكرية والمدنية وفي الأخصّ من هم أبطال المعارك والحروب من المعاقين ممّن قدّموا أرواحهم فداءً لقضيّتهم وثورتهم وشعبهم.

ومن هنا كانت مبادرة جيش الإسلام وهو أحد مكوّنات جيشنا الوطني بتأسيس جمعية لرعاية وتلبية طلبات ذوي الاحتياجات الخاصّة، لتتمكن وفي فترة قصيرة من تأمين حاجيّات متعدّدة للفئة المستهدَفة، وكان أهمّها تأمين درّاجات كهربائية لسبعين حالة بإصابات الشلل.

يؤكّد جيشنا الوطني بواسطة هذه المبادرة حجمَ الثقة والمهامّ الموكَلة إليه بتحمّل واجباته ومسؤولياته لمواكبة الأحداث والظروف، وسعيه إلى تخفيف الآلام قدر الإمكان مع ضعف الإمكانات، وليؤكّد للمقاتل أنّ هناك من يقف إلى جانبه ويرعاه ويسعى جاهداً إلى تحقيق حياة كريمة له قدر المستطاع.

مجتمعنا السوري نسيج اجتماعي مقياسه سلوكنا ومعاييرنا الأخلاقية، ونجاحه بقِيَمنا الاجتماعية والدينية، ورافعه التفاهم والقَبول على أساس الشراكة بالمصير.

التكامل بين العسكرة والمجتمع مسألة مهمّة وضرورية لتحقيق التكافل وترسيخ العدالة المطلوبة وإيجاد شراكة حقيقية فاعلة بين الجميع، فتراحمنا وتضحياتنا وإيثارنا يعزّز مبادئ المحبّة والمسؤولية وقِيَمهما.

سبق هذا العمل زواج جماعي ل ٢٥ شاباً بينهم شاب ضرير وشاب من الإخوة الكرد من عفرين،ةممّا يعزّز وحدة الصفّ والانتماء الوطني والهدف والقضية، فليس أمامنا إلا سوريّتنا التي ندافع عنها جميعاً بجميع أطيافنا وإن وُجدت بعض الحالات الشاذّة التي بالغ

الإعــلام في تحميلها مــا لا تحتمل، فهي لا تعبّر عن الواقع الحقيقي للشــعب الســوري. مــا يقــوم به معظــم الناس فــي المناطــق المحــرّرة ســواء مدنيين أو عســكريين من تعايــش ووئام يعكس الاعتراف بالحقوق الإنســانية والحرّيات فــي المجالات الاجتماعية والسياســية والثقافيــة والوطنية وبأنّ الثــورة بحاجة إلى كلّ مكوّنات الشــعب، فجميعها لهــا آثارهــا الإيجابيــة وفي جميــع النواحي على مســاحة الوطــن، إلا من كان شــاذّاً وارتضــى لنفســه أن يكون رهينــة للانفصاليــين وكان يــداً لتدمير إرادة الشــعب في الحرّيــة والكرامة، ولا نســتطيع أن نعدّهم إلا عمــلاء مرتزِقة.

مــن المؤكّــد أنّ هناك تجاوزات لكــن معظم عواملها وأســبابها خارجيــة وفي الأخصّ في هــذه المنطقــة، فالإرهاب مردّه فــي مجمله إلى تنظيــم حزب العمّال الكردســتاني الإرهابي وبعــض النفوس الضعيفــة المتآمرة معه.

ســيبقى شــعبنا الســوري حرّاً وأبيّاً وواحداً متوحّداً، ولحظة الحقيقة ليست بعيدة، فبوابّة الحرّية دمشــق تدقّ بكلّ يد مضرّجة بالدم والشــوق، ومســتقبلنا غدٌ حرّ ومشرق.

بقلم : د. محمد حاج بكري

نظام الأسد و التطبيع الاماراتي البحريني مع إسرائيل

في شهر أغسطس/ آب الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن نجاح مساعيه في التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل. وبعد أقل من شهر عن هذا الإعلان، سلكت مملكة البحرين نفس مسلك أبوظبي في هذا المسار وأعلنت بدورها عن اتفاق لتطبيع العلاقات مع تل أبيب.

الإعلان البحريني جاء بعد جولة مكوكية قام بها جارد كوشنير صهر الرئيس ترامب للضغط على بعض الدول الخليجية لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل دون أن تضطر الأخيرة إلى تقديم أي شيء في المقابل لا في القضية الفلسطينية ولا في العلاقات الثنائية

يُفهم من الموقف البحريني بشكل مباشر موافقة المملكة العربية السعودية على خطوات التطبيع مع إسرائيل وذلك بخلاف ما أعلن عنه المسؤولون السعوديون خاصّةً أنّه ما كان للبحرين أن تتّخذ مثل هذا الموقف لو كانت الرياض معارضة لهذه الخطوة أو متحفّظة عليها؛ ما يؤكّد مثل هذا الانطباع أيضاً سماح الرياض بمرور جميع الطائرات الإسرائيلية الخاصة بالرحلات التي تعبر من وإلى الإمارات بالمرور فوق أراضيها، علماً أنّ الخطوط الجوية القطرية لا تزال تُحرم من هذا الحق.

وينسف إعلان أبوظبي والمنامة التطبيع مع إسرائيل المبادرة العربية التي قدّمتها السعودية في العام ٢٠٠٢ من أساسها، ويجعلها غير ذات قيمة بعد أن كانت إسرائيل قد فعلت نفس الشيء حينها في الوقت الذي يزعم فيه المسؤولون السعوديون أنّهم لا يزالون يتمسكون بها، ويعتقد الجانب الأمريكي أنّ باستطاعة الخطوات السعودية إعطاء الشرعية لإسرائيل في العالم العربي رويداً رويداً بما تمتلكه من موقع ديني على وجه التحديد.

المثير للاهتمام في الموضوع أنّ نظام الأسد في سوريا والذي يحب أن يقدّم نفسه إلى جمهور من المستبدين على أنّه حامي حمى العروبة والمقاوم الأوّل لإسرائيل لم يقم بإدانة إعلان التطبيع لا في الحالة الإماراتية ولا في الحالة البحرينية لاحقاً، وبقي صامتاً صمت القبور. المفارقة أنّ الإمارات كانت قد افتتحت سفارتها في دمشق أواخر العام ٢٠١٨، وكذلك فعلت البحرين بعدها. تجاهل نظام الأسد لتطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل يحمل رسائل مزدوجة إلى الدول العربية وإلى إسرائيل نفسها. فيما يتعلق بالإمارات، نظام الأسد مهتم بتنمية التعاون الأمني بين الطرفين، ويسعى إلى جذب مزيد من الأموال الإماراتية إلى الداخل السوري، فضلاً عن التقاطعات الكبيرة الحاصلة بين الجانبين لاسيما فيما يتعلق بالعمل على تقويض أجندة تركيا الإقليمية،

حيث دفعت أبوظبي باتجاه إقامة تحالف بين الأسد وحفتر ليبيا، وتقوم بالتعاون مع السعودية بدفع أجور المرتزقة السوريين الذين يتم إرسالهم من خلال فاغنر الروسية إلى ليبيا.
نظام الأسد يعتقد أيضاً أنّ موقف البحرين يأتي نيابة عن السعودية، وأنّ أبوظبي باستطاعتها أن تدفع السعودية لاحقاً إلى التطبيع العلني معه، الأمر الذي سيساعد إلى عودته إلى الجامعة العربية.
نظام الأسد يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الأموال لاسيما بعد أن فرضت واشنطن قانون قيصر عليه، والإمارات بما لها من خبرة في التحايل على العقوبات وخرقها تستطيع أن تؤمّن جزءاً مما يحتاجه نظام الأسد.
التعاون الاستخباراتي المتزايد والمساعدات الأمنيّة والمالية التي ترسلها أبوظبي إلى نظام الأسد -آخرها بحجّة مكافحة فيروس كورونا-، والدعم السياسي الذي تقدّمه أبوظبي لنظام الأسد كلها عوامل تعزّز من العلاقة بين الطرفين وتجعل من انتقاد أبوظبي خطّاً أحمر لنظام الأسد.

فيما يتعلق بإسرائيل، يريد نظام الأسد أن يرسل رسالة مفادها أنّه لا يُعارض تطبيع دول عربية العلاقة مع إسرائيل، وكما أصبح معلوماً فإنّ إسرائيل كانت قد كرّرت منذ بداية الثورة السورية أنّه لا مشكلة لديها في بقاء الأسد بقدر ما تكمن المشكلة في علاقته بإيران. وفي حقيقة الأمر، تعدّ تل أبيب أحد أهم عوامل بقاء نظام الأسد حتى الآن. في العام ٢٠١٣، كتب إفريم هاليفي، الرئيس الأسبق للموساد بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، مقالاً في مجلة الفورين أفيرز الشهيرة تحت عنوان "رجل إسرائيل في دمشق" يشرح فيه أسباب عدم رغبة إسرائيل في إسقاط نظام بشار الأسد.
نظام الأسد يريد أن يستفيد من هذه النقطة بالتحديد في تعزيز الانطباع عن دوره كحامٍ لإسرائيل على الأقل من باب الشيطان الذي تعرفه خير من الذي لا تعرفه.
بهذا المعنى، فإنّ تطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل لن يخدم إسرائيل فقط، وإنما سيساعد نظام الأسد على تقوية علاقاته مع تل أبيب من خلال البوّابة الخليجية المؤيّدة أو الداعمة له.
هو يعلم أنّ هذه الدول ستحتاج إليه إن أرادت مواجهة تركيا بشكل أكبر، أو الاستمرار في أجندة محاربة ما يسمى بـ"الإسلام السياسي" ومنع انتقال السلطة في سوريا إلى نظام ديمقراطي يقوّض مصلحة إسرائيل والدول الخليجية كالإمارات، ولذلك يتوقع منهم مساعدته على إقناع واشنطن ربما بتغيير موقفها منه وزيادة التعاون معه، وبالتالي يبقي من خلال أبوظبي وتل أبيب على قناة مفتوحة مع واشنطن على أمل أن يستفيد منها لاحقاً.

بقلم : علي باكير

سنابل الثورة

Devrimin Sanabel'i 1,8,2018